



No.:
Date: / / 20

العدد:
التاريخ: ١٠/٨٠٧/١٠ الموازنة الاتحادية

٨٨٧٨٦

٢٠١٥/١١/٢

الى / وزارة التخطيط / دائرة العقود الحكومية العامة / قسم الاستشارات والتدريب

م / استفسار

تهديكم هذه الوزارة أطيب تحياتها..

كتابكم بالعدد ٢٣٣٩١/٧/٤ في ٢٠١٥/١٠/١١.

تضمن نص المادة (١/٣) من صلاحية الشراء الواردة في القسم الثاني من تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٥ إلزم الوزارات الاتحادية والمحافظات والجهات غير المرتبطة بوزارة شراء احتياجاتها من منتجات الوزارات الاتحادية .. الخ ، والمقصود (بمنتجات الوزارات الاتحادية) هي منتجات الشركات العامة التابعة للوزارات الاتحادية كما هو الحال للشركات العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن ويكون ذلك الشراء بشروط حددتها تلك المادة .. وهذه الشركات تعتبر وحدة اقتصادية ممولة ذاتياً ومملوكة للدولة بالكامل استناداً إلى نص المادة (الاولى) من قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ في حين أن الشركة المختلطة هي شركة تتكون باتفاق شخص أو أكثر من قطاع الدولة مع شخص واحد أو أكثر من غير القطاع المذكور وحسب نص المادة (٧) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ وأن الغاية من النص المذكور في قانون الموازنة هو دعم شركات التمويل الذاتي التي تعاني قلة الموارد المالية ولتتمكن تلك الشركات من الاستمرارية وضع هذا النص .. أما الشركات المختلطة فتساهم الدولة فيها بأسهم بمشاركة القطاع الخاص نرى بأن المقصود هو شركات القطاع العام.
مع التقدير...

محمد حمزة مصطفى

مدير عام الدائرة القانونية / وكالة

٢٠١٥/١٠/